والنساء لا بحريم كالحمام ونحوها ولا بأس ببرزق القاضي كفاية بلا شرط
ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم والخلوة بها قيل تباح وقيل
لا وتكره جعل الرابة في عنق العبد لا تقييده ويكره ان يقرض نقدا
رفقا ليأخذ عنه بما يتباع الى ان يستوفيه والسنة تعليم ابنه
الاطفار ونتف الابط وحلق العانة والختان وخفض الجارية ولا بأس
بحول الحمام للرجال والنساء اذا التزر وغض بصره ويكره اتخاذ الاوعية
للمنزل الماء الى البيوت وكونها في الفناء افضل ولا بأس
بستر حيطان البيت بالثوب للبرد ويكره للزينة وكذا اتخاذ الستر على البيت
واذا اذى الفراش واحتيج ان يتنعم بمنظر حسن وجواز جميله فلا
بأس والقناعة بادنى الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى

كتاب احياء الموات هي ارض لا ينتفع بها عادة او مملوكة
في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد رح وان
ملكت في الاسلام لتكون سوائما وبشرط عند ابي يوسف رح كونها
بعيدة عن العامر لو صح فناء قصاه لا يسمع فيها وعند محمد رح ان لا
ينتفع بها اهل العامر ولو قريبة عنه فاحياها باذن الامام وكونه مسلما
ملكها وبلا اذنه لا خلافا لهما ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل
يترك مرعى لاهل القرية ومطرحا لحصايدهم ولا ما عدل عنه الفرات
ونحوها واحتمل عودها اليه فان لم يحتمل جاز ومن حجر ارضا ثلث
سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئرا في
ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان بغير اذنه عند هما و
حريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح
وعندها الناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب
ويمنع غيره من الحفر في حريمه لانه اوداه فان حفر فيه احد ضمن النقصان

وكيس وان حفر فيما وراء فلا ضمان وله الحريم من ما سوى حريم الاول و
للقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندها
هي كالبئر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا ولا حريم لنهر في دفع الغير
الا بحق وعندها له مسناة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي
يوسف رحمه الله وبقدر عرضه عند محمد رح وهو الاوفق فالمسناة بين
النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض فلا يغرس فيها صاحب
النهر ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين ما لم
يفحش وعندها هي لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول
الامام في الغرس وبقولهما في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض
موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه

فصل في الشرب هو النصيب من الماء والشفة شرب بني آدم
والبهايم والانهار العظام كالفرات والدجلة غير مملوكة ولكل احد
فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرحى وكري نهر الى ارضه
ان لم يضره بالعامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة
لكل حق الشفة ان لم تكف التنويب لكثرة المواشي او الاتيان
على جميع الماء لا سقي ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ
للوضوء وغسل الثياب وسقي شجره وخضره في داره بالجرار في
الاصح وما اخرج من الماء بكوز او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه
وكذا بيعه وكره بيع البئر والعين والنهر في ملك احد فلو منع من يريد
الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من
الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي المخزن يقاتل
بغير سلاح كما في الطعام حال المخمصة **فصل** وكري الانهار
العظام من بيت المال وان لم يكن فمن خص بالمنفعة وكري ما ملكه

Copyright © King Saud University